دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإنترنت والسياسة الخارجية الأميركية
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	مكحل، غسان
المجلد/العدد:	ع100
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	43 - 48
رقم MD:	625282
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الإنترنت ، السياسة الخارجية ، السياسة الأمريكية ، تكنولوجيا الإتصالات ، المعرفة ، الحكومة الإلكرونية ، الصراع السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/625282

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإنترنت والسياسة الخارجية الأميركية

غسان مكحل *

ثورة المعلوماتية والإتصالات ما زالت في بداياتها، على الرغم من الإنجازات المذهلة التي تحققت في خلال العقدين الفائتين وتحديداً في السنوات الأخيرة، إلى درجة توقع الإتجاه نحو تغيير في نواحي حياة البشر كافة، يتجاوز أي تغيير حصل منذ إنتشار الطباعة، وربما أعمق من ذلك.

وبرغم إن هذه «الثورة» تستند إلى ظروف موضوعية وتراكمات، إقتصادياً وتقنياً وثقافياً، على المستوى العالمي، إلا أن جانباً كبيراً منها يبدو مضبوطاً بتوجهات وسياسات وأهداف القوة العظمى الوحيدة في العالم، سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً وأيضاً تكنولوجياً، أي الولايات المتحدة الأميركية وشركائها ومصالحها...

يقول المعلق الصحافي في صحيفة نيويورك تايمز، توماس فريدمان، إن «العولمة ستكون نقطة الجدال الكبرى المقبلة في السياسة الخارجية» (الأميركية). وإذا علمنا أن شبكة الإنترنت وإنتشار إستعمالها الهائل الإتساع، على مستوى العالم، هو العنصر الأساسي من عناصر العولمة في المرحلة الحالية، فإن «الإنترنت» لا بد وإن يكون أحد أبرز العناصر في السياسة الخارجية والتوجهات الأميركية في الوقت الحالي والمراحل المقبلة.

«بالإشارة إلى الإنترنت، فإنه يتراءى للعقل أفكار حول التكنولوجيا الباردة وتوسع الأسواق والمعارك العنيفة بين شركات التكنولوجيا العالية، وتغيب عن الصورة التأثيرات الكبيرة (للإنترنت) على السياسة الخارجية. إن نشوء إقتصاد الشبكة (الإنترنت) هو قوة دافعة وراء نقاش حول السياسة الخارجية»، (بيرتون، ١٩٩٧).

ومع إن إستخدام شبكة الإنترنت، من جانب المدنيين ـ وتحديداً العلماء ـ بدأ منذ أوائل الثمانينات، بهدف تبادل الخبرات والأفكار والقيام بأبحاث مشتركة، إلا إن إستخدامها عسكرياً كان بدأ منذ الستينات لتسريع الأبحاث وتبادل المعلومات في شأن الأسلحة النووية في عز الصراع بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة.

إلا أن توسيع إستخدام الشبكة منذ العام ١٩٩٤، وخصوصاً عقب تطوير قدرات

(*) صحافي وكاتب لبناني.

الكـومبيوتر الـشخصي، أدخل العالم في مرحلـة جديدة من ثورة الإتـصالات والمعلومات، حولته فعلياً إلى قـرية صغيرة. وكان لافتاً آنذاك أن نائب الرئيس الأميركي، آل غور، إفتتح هذه المرحلة بـإجراء إتصال عبر الإنـترنت من واشنطن، مع مسـتخدم شاب للإنترنت في قرية نائية في الهند، في تعبير عن مرحلة جديدة على الصعيد العالمي ككل.

وما يميز ثورة «الإنترنت» هو جاذبيتها الكبرى للبشر وخصوصاً جيل الشباب، كونها على خلاف الكثير من التطورات التقنية الكبرى، تتميز بخاصية رئيسية هي أنها تلبي رغبة أساسيـة لبني البشر، هي الـرغبة في التواصل، مـا يكسبها نظـرياً وعملياً سمـة إنسانية بارزة، تكون دافعاً وراء إتساع إستعمالها وتكـثيفه، إضافة إلى السرعة الهائلة وإنخفاض التكلفة الكبير في عملية الإتصال وتبادل المعلومات عبر الإنترنت.

ويقول دانـيال ف. بيرتون إنه نتـيجة الموقع القيـادي للولايات المتحـدة على المستوى التكنولـوجي وفي مجال الإنترنـت تحديداً، فـإن التطورات تفـرض عليها إعـادة تشكيل سياساتها الداخلية والخارجية أيضاً بما يتناسب مع ثورة الإنترنت.

«فالمعـرفة باتت أكثر من أي وقت مضى (مصـدر) قوة. والبلد الذي يستطيع أن يقود ثورة المعلـومات، في شكل أفضل، سيستحوذ على مصـادر قوة أكثر من أي وقت مضى... إن التفوق المعلومـاتي عامل مهم للديبلومـاسية الأميركية، ومن ضمنهـا «القوة الناعمة» (Soft Power) من أجل زيادة الجـاذبية للـديموقـراطية الأميركيـة والأسواق الحرة»، (جوزيف ناي، ١٩٩٦).

و«القوة الناعمة» (Soft Power) هي القدرة على تحقيق الأهداف المتوخاة في السياسة الدولية عبر جذب الأخرين إلى مواقفك وليس عبر الإجبار أو القهر. وتعتمد «القوة الناعمة» كأسلوب في السياسة الخـارجية على القدرة على ترويج الأفكار وصنع جدول أعمال مقنع للآخرين.

يقول جوزيف أس. ناي، الـرئيس السابق لمجلس الإسـتخبارات القومي في أميركا، إن «في إمـكان الولايات المتحدة أن تسـتخدم مصادر معلوماتهـا للدخول مع الصين وروسيا وغـيرهما من الدول القـوية في حوارات أمـنية، من أجل تجنـب تحول الخلافات إلى أعمال عـدائية. كما إن تفوقها المعلوماتي يمكن أن يساعد في تجنب تحول دول معادية، مثل إيران والعراق إلى دول قوية، وأن يسـاعد أيضاً في تقديـمها الدعم لدول ديمـوقراطية وفي إبقاء الإتصال مع أولئك الذين يعيشون في ظل أنظمة غير ديموقراطية».

يـضيف «إن المقاييس التقـليدية في المجالات العـسكرية وإجمالي الـناتج القومي وعدد السكان والطاقة والأرض والمعادن، ما زالت تـتحكم في المناقشات في شأن موازين القوى، ومصادر القـوة هذه ما زال لها التـأثير الكبير، والقيادة الأميركيـة تواصل الإعتماد عليها أيـضاً في عصر المعلومات... إلا أن هذه المقاييـس فشلت في الحفاظ على الإتحاد السوفياتي،

كما إنها أساليب بائسة لرصد إستمرار الولايات المتحدة في موقع القيادة العالمية في القرن الواحد والعشرين». و«في عصر المعلومات تتزايد أهمية التكنولوجيا والتعليم والمرونة المؤسساتية، وتتراجع أهمية الجغرافيا والسكان والمواد الخام...».

ويمكن القول إن التبدلات ستكون سريعة بالنسبة إلى قدرة الولايات المتحدة، بصفة كونها القوة العظمى الوحيدة، في التعامل مع القضايا العالمية. وخصوصاً إذا ما تم التطور بما يجعل الإنترنت موجوداً في كل منزل في أنحاء الكرة الأرضية، بعد إيجاد سبل إقتصادية تجعل كل جهاز تلفزيون يحوى خط إنترنت، ما يجعل الإتصال عبر الإنترنت أرخص كثيراً، وما يجعل العالم كله موصولاً، برأس التكنولوجيا والمعلوماتية في الولايات المتحدة.

ويعطي هذا التطور المرتقب صورة عن السهولة التي سيمكن من خلالها تحصيل أي نوع من المعلومات، بتكاليف ضئيلة للغاية مقارنة بالتكاليف السابقة في الإعتماد على الأجهزة الحكومية والمؤسسات الخاصة والأفراد الذين كان يفترض ان يتم إرسالهم إلى مختلف أنحاء العالم.

ويتناسب هذا مع التوجه الذي بدأ في عهد الرئيس جيمي كارتر، بقيام الولايات المتحدة برصد كل شيء في العالم، حتى نسب الإمطار والمياه وتلوث الهواء وأوضاع التعليم وكل شيء. فقد جرى آنذاك تكليف مئتي عالم أميركي من مختلف المجالات بوضع تقرير عن كل شيء في العالم، سمي آنذاك تقرير العام الفين، وضعت فيه تقارير ودراسات عن كل شيء في مختلف أنحاء العالم من أقصاه إلى أقصاه. وعلى أساسه جرى تكوين مؤسسات للمتابعة والدراسات منها معهد الأمن المائي.

وتزايد هذا الإتجاه في عهد الرئيس رونالد ريغان، مع تركيز خاص على القوة العسكرية والأمن، بسبب توجهات الهيمنة المتزايدة في السياسة الخارجية الأميركية، أساساً بعد الإنتكاسة الكبيرة بفعل الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، والتي فاجأت الدوائر الأميركية كافة، وخصوصاً بتوجهاتها وأبعادها، في بلد يفترض أن يكون من أكثر البلدان عرضة للرصد المعلوماتي من جانب الأميركيين.

وربما كانت النقطة الأولى في التغير في السياسة الخارجية إستناداً إلى الإنترنت وثورة المعلومات، هو تأثير ذلك في تعزيز القدرات العسكرية الأميركية، فهذه التكنولوجيات تؤمن القدرة على جمع المعلومات وتنسيقها ومعالجتها ونقلها، والتعامل معها حول أكثر الأحداث تعقيداً التي قد تجري في مناطق جغرافية واسعة. وهي تساعد على إختيار دقيق لتوظيف إستخدام القوة العسكرية ومكانه أو عدم إستخدامها، بما يحقق الأهداف ويقلل من الخسائر إلى أبعد حد.

ويتيح للولايات المتحدة حصولها على «مظلة معلوماتية» على مستوى العالم، بفعل

إمتلاكها لأهم بنوك المعلومات ومصادرهـا وسبل الحصول عليها وتوزيعها، تحديداً عبر شبـكة الإنترنت، القدرة على تزويد الحلفاء وأحيانـاً الخصوم بالمعلومات المفيدة لتجنب أو حتى لإشعال نزاع ما.

ولا بـد من الإشارة إلى أن هـذه القدرات عبر الإنترنـت مثلت الدور الأسـاسي في إقناع الأطراف المتنـازعين في صراع البوسنـة والهرسك بالمـوافقة على إتفاق «دايتـون». بعدما أظهرت الـولايات المتحـدة قدرة على جمع وعـرض معلومـات تفضح ممارسـات هؤلاء الأفرقاء على الأرض.

وبالتالي، فإن عصر المـعلومات الحالي لم يؤدِ فقط إلى ثورة في القـضايا العسكرية لكنه انتج ثورة أخرى في وسائل تطبيق «القوة الناعمة» (Soft Power) والفرص في تطبيقها.

إلا أن النقطة الأهم بالنسبة إلى تـأثير المعلوماتية «والإنترنت» على السياسة الخارجية، هـي القدرة على نشر الأفكـار والثقافـة الأميركية وأيضـاً اللغة الإنكليـزية، بما يؤدي إلى التخفـيف من النظر إلى أمـيركا كقوة مهيـمنة (على مستـوى العالم) وبما يسـاعد في نشر السياسات والبضائع الأميركية.

وربما كـان الهاجس الأكبر الـذي شغل صناع القـرار في اليابان على مـدى عقدين من التنافس مع أميركا، إن اليـابانيين لا يتمتعون بذلك الإنتشار الثقافي للأميركيين، ما يحد إلى درجة كبيرة من إنتـشار أساليب حياتهم وبضائـعهم، وما يحول دون جعلهم قوة عظمى على الصعيد السياسي.

يضاف إلى ذلـك، أن اليابان التي حققت مسـتويات تقدم ونمو تفـوق كثيراً المستويات الأميركية في الثمانـينات ومعظم التسـعينات وجدت نفسهـا في موقع أضعف كثيراً أواخر التسعينات أساساً بسبب تخلفها في مجالات الإنترنت والمعلوماتية وبرامج المعلومات.

يقـول عالم إقتـصادي يابـاني في لقاء مغلق جـرى قبل سنتين في طـوكيو، إن إمتلاك الكومبيـوتر من دون إنترنـت هو كإمـتلاك سيارة لإستخـدامها في حديقـة المنزل فقط. والـيابانيون إمتلكوا قدرات تكـنولوجية عالية على صعيـد الكومبيوتر والأجهزة، لكن من دون القدرة على توظيف هذه الإمكانات في مجـالها العالمي الفعلي... فـ «القيادة الأميركية» في مرحلة ثورة المعلومات، زادت من الإهتمام العـالمي بالأفكار والقيم الأميركية والإنفتاح عليها. ويجـادل مفكرون وخبراء أميركيون بـأن فشل إدارة جورج بوش ومن ثم إدارتي بيل كلينتون في نسج سياسة خارجية جديدة تتناسب مع تطورات ما بعد الحرب الباردة، سيؤدي إلى نـسج «نظام عالمـي جديد» يبنـى حول عالم جديـد من شبكات الكـومبيوتر والإتصال، يحل تماماً محل النظام العالمي السابق.

فثورة المعلومـاتية، وتحديـداً الإنترنت، يعني بالنـسبة إلى صناع الـقرار في الولايات المتحدة، زيادة التأثير الثقافي الأميركي وزيادة كبيرة في القدرات الأمنية ومجالات لا حد لها

لزيادة الثـروة وتوسع الإقتصـاد والأسواق. وهذه الـتحديد هي الأهـداف الثلاثة الأهم للسياسة الخارجية الأميركية.

ويضع الخبراء في الـسياسة الخـارجية الأميركيـة، بحسب الأميرال وليـم أوينز نائب رئيس مجلس كبار مـوظفي إدارة كلينتون، أربعة أهداف حـالية يمكن أن يكون للإنترنت فوائد حاسمة فيها:

الهـدف الأول هو دعم الدول الديـموقراطية، وخـصوصاً الحديثـة منها والإنتقال إلى الديموقـراطية وإقتصاد الـسوق، عبر تقديم الغطـاء المعلوماتي للقوى المـوالية للولايات المتحدة أو الداعمة لإستمرار سياسات السوق، بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمنية والـسياسية والإقـتصادية. ويـساعد في ذلك محـاولة رصد معلـوماتية للقـوى المعادية لإقتصاد السوق في هذه الدول، والراغبة في إعادتها إلى النظم السابقة.

الهدف الـثاني هـو محاولـة فرض الـتغيير مـن الداخل على دول مـا زالت في الخط الإشتراكي مثل الـصين وكوبا، عـبر تشجيع القوى المـطالبة بـالديموقـراطية في الداخل، ويؤمن الإنترنت وسيلة للإتصال وتبادل المعلومات بالغة الأهمية.

كما يـؤمن الإنترنت القـدرة على خوض غمار المعـارضة في حال جـرى التضييق على الحريات الصحافية للمعارضة، كما حصل في يوغوسلافيا في أثناء حرب كوسوفو والفترة التي سبقتهـا. وهذا ما يجعل الإنترنـت في ظروف معينة وصراعـات مع دول متمردة على الهـيمنة الأميركية، مـثابة «حصان طـروادة»، يمكن إستخدامه من واشـنطن أو حلفائها، لتقويض التماسك الداخلي في تلك الدول.

وتـرى الولايات المتحدة أن الإنترنـت، إضافة إلى الرصد الفـضائي والجوي ومصادر المعلومات الأخـرى، يمكن أن يكون مصـدراً لمنع دول مثل ليبيا وإيـران والعراق وكوريا الشمالية من إقتناء أسلحة نووية.

الهـدف الثالث هـو تجنب وحل نزاعـات إقليميـة، ترغب الـولايات المتحـدة، بحسب مصالحهـا في تجنب إشعالهـا أو في حلها، وذلك عبر تـأمين معلومـات مساعـدة للزعماء والفئات في تلك المناطق، ومنع إنتشار الحملات الدعائية وتوضيح الإتهامات المتبادلة.

وهو ما سبق إستخدامه بفاعلية، لتمـرير إتفاق دايتون، بين الأطراف اليوغوسلافيين المتنازعين.

في المقابل، فإن هذا يؤمن قدرة للولايات المتحدة على إشعال نزاعات أو منع التوصل إلى حلول لهـا، وخصوصـاً أن بنوك المعـلومات ووسـائل الإعلام في أميركا بـاتت المصادر الأساسية للمعلومات عن بلدان العالم كافـة، إلى درجة إن تحديد النسبة الأهم للمعلومات عن هذه البلدان بات يتم في واشنطن.

والهـدف الرابع هو تحول الإنترنت إلى مـصدر معلومات أساسـية لمكافحة «الإرهاب»

والجريمة المنظمة ومكافحة الخروقات الخطيرة في مجال البيئة على مستوى العالم.

ويـرى بيرتون أن الأمـن تغير تعريفه مع ثـورة المعلوماتـية، ولم يعد يعـرف بأعداد القوات التي يمكن نشرهـا في اللحظة المناسبة، بل بـالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة.

مع بداية العصر النووي، ساد الإعتقاد بأن الأسلحة النووية ألغت أهمية الجغرافيا على الصعيدين السيـاسي والعسكري، وهو مـا ثبت خلافه بالكامل وخـصوصاً في التطورات الـتي سادت العـالم منذ الـثورة الإسلاميـة في إيران العـام ١٩٧٩ حتى إنهيـار الإتحاد السوفيـاتي، أوائل التسعينـات. ويسود الآن مع بـداية عصر المعلـوماتية، وخـصوصاً الإنترنت، بأن عالم الإتصالات عبر الكومبيوتر سيلغي عالم الجغرافيا، ويجعل العالم لأول مرة مرتبطاً بالكامل تقريباً بشكبة إتصال مذهلة بالغة السرعة.

أوائل القرن الماضي قال هنري لـوسي، مؤسس مجلة تايـم، إن القرن العشرين سيكون قرناً أميركياً. لكن الحقيقة أن أمـيركا إذا ما نجحت في الإستمرار في الإمساك بزمام القيادة المعلوماتيـة في العالم، مع ما يترافق ذلك من تطور تكنـولوجي على صعيد المعلومات، ومن دون أن يتراءى أي متحد لقيادتهـا، قد تنجح في جعل القرن الواحد والعشرين قرناً أميركياً بالكامل، وهذا مـا يفرض تحديات سياسيـة وإقتصادية وتكنولـوجية والأهم ثقافية على مستوى العالم ككل ❑

المصـادر

- Information Age Intelligence, Bruce D. Berkowitz, *Foreign Policy*, Summer 1996.
- Myths of Global Information Village, Claude Moisy, *Foreign Policy*, Summer 1997.
- American Information Edge, Joseph S. Nye, Jr. and William A. Owens, *Foreign Affairs*, March - April 1996.
- The Brave New Wired World, Daniel F. Burton, Jr. *Foreign Policy*, Spring 1997.